



## مجلة العلوم السياسية

اسم المقال: ملامح من فكرة القانون الطبيعي في حضارة العراق القديم

اسم الكاتب: د. صلاح حسن مطرود

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/56>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 21:32 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على

[info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً  
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



**ملامح من فكرية القانون الطبيعي  
في حضارة العراق التقديم**

الدكتور  
صلاح حسن مطرود<sup>(\*)</sup>

جامعة  
العراق

نجد تعبيرها عن نزعة الإنسان إلى الكمال، غير أن هذا المذهب وإن احتفظ بجواهر تلك الفكرة ((القانون الطبيعي)) على اختلاف العصور، إلا أن مضمونها لم يثبت على حال واحد فتاولته بد التعديل والتبدل<sup>(١)</sup>.  
يبعد أن الزعم الشائع وشيوخه الخاطئ أن فكرته قد وجدت الفلسفة الإغريقية مثلاً عند أرسطو وأفلاطون والرواقية وبعض المدارس الفلسفية لديهم، كما وجدت في الفلسفة الرومانية، وفصلها الفقة المدرسي في القرون الوسطى تصصيلاً واسعاً واعطاها لوناً الا هوئياً فصور القانون الطبيعي بصورة القانون الاهلي ((القديس توماس الاكتوري)) بشكل خاص ثم اخذت هذه الفكرة شكلها النهائي على يد جروشيوس، وقد استهويت مفكري ذلك العصر فأخذت تسير هذه الفكرة في طريقها ((المظفر)) حتى عممت العالم الفكرى في أوروبا وفي غيرها من الدول غير الأوروبية<sup>(٢)</sup>.  
وفي ضوء هذه الاعتبارات ذهب البعض إلى الاعتقاد الخطأ ان

في الفقه القانوني يدرس القانون الطبيعي ضمن فلسفة القانون أو النظريات القانونية شأنه شأن ان نظرية التضامن الاجتماعي والمدرسة التاريخية التاريخية والأخرى والآخرى والافتراض الأساسي التي تبني عليه القانون الطبيعي هو انه ((منذ زمن بعيد والإنسان يستطلع إلى العدل، فأخذ ينشب اظفاره في القانون القائم ويهرب بالمشروع ان ينشأ قانوناً جديداً، ولا غرابة في ذلك فعند كل إنسان امل عريض مابوح يصور له ان هناك قانوناً مثالياً كاملاً مفيداً يجب ان تعتد عليه الإنسانية ويستقر فوقه بناء المجتمع.. فذهب الكثير من المفكرين في مختلف العصور إلى ان القانون الذي وضعته الدولة او فرضته يوجد هناك قانوناً مثالياً عقلانياً مطلقاً يسمى فوق القانون الوضعي، هذا ما هو يسمى القانون الطبيعي<sup>(٣)</sup>)).

وبمقتضى ذلك اتجهت رائتهم إلى فكرة وجود قانون أعلى من القوانين الوضعية، قانون ثابت أبداً صالح لكل زمان ومكان لأنه يصدر عن طبيعة الأشياء، تلك الفكرة ببساطة

<sup>(١)</sup> كلية العلوم السياسية-جامعة التهرين.

{٦٧}

- ١) القانون الطبيعي كمحصلة الإنسانية، بيد ان الطبيعة الإنسانية ككل هي واحدة، على الرغم من اجزائها المتشعبة، فهو تعبير عن الوحدة البشرية ككل، ولذلك يوجد مبدأ او قاعدة سلوك واحد للقانون الطبيعي ومن ضمن هذه القاعدة توجد قواعد سلوك عنها للقانون الطبيعي.
- ٢) قاعدة سلوك مفروضة وموروثة من طبيعة الانسان ومكتشفة بالعقل فقط
- ٣) انتظام او اتساق الوجود في الظاهرة الطبيعية ذاتها
- ٤) نظام للافكار والحق والعدالة وان تكون مشتركة لعلوم البشر مشتقة من الطبيعة اكثراً مما هي مشتقة من القواعد التقليدية الوضعية الاجتماعية. وبمقتضى ذلك المفاهيم نستطيع القول ان اساس فكرة القانون الطبيعي توسيع على معينين، او لهما ان مقتضى العدل هو تنظيم العلاقات الاجتماعية على اساس المساواة لايجابي احد ولا يظلم احد بل يعطي كل ذي حق حقة، والثاني يسبيغ عليه الغاية من القانون هو تحقيق العدل، ولما كان القانون الذي يحيد على هذه الغاية يعد قانونا ظالما، فلا جرم ان الا بعد قانوننا بالمعنى الصحيح الا قانون العادل. وبموجب ذلك يمكن القول ان غالبية النظريات التي تيلت في القانون الطبيعي هي ان فكرته

الفكرة الاصلية لهذا القانون هي من تراث الفكر اليوناني<sup>(٤)</sup>. في حين ذهب البعض الى اعتبار مدرسة القانون الطبيعي في احد المصادر الفكرية للمذهب الفردي<sup>(٥)</sup>.

وقد حفزتنا هذه الاتجاهات الفكرية الى ازالة الالتباس العلمي والتراضي الواضح في دراسة ماهية القانون الطبيعي وما قدمه النظام الاجتماعي للجامعة البشرية بينما وجدت زماناً ومكاناً وبالذات ما وجدناه من ملائم لفكرة هذا القانون في حضارة العراق القديم. وقد وجدت من المناسب ان اقسام الدراسة الى المطالب الآتية:

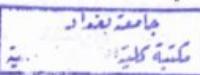
المطلب الاول: في ظبط وتحديد المفاهيم من الملحوظ ان الاتفاق الشائع هو ان "عقل او الحياة العقلانية هي الكافية عن ضمانين وجواهر فكرة القانون الطبيعي، ولذلك جاءت المحدثات الاصطلاحية او اللغوية له تحمل اتجاهات عديدة نأخذ منها الآتي<sup>(٦)</sup>:

- أ. انه قانون العقل او قانون الاخلاق
- ب. انه قانون الناس الذين يعيشون في حالة الطبيعة
- ج. انه قانون عالمي معبر عن مبادئ الحرية والانصاف والعدالة
- د. ينظم مبادئ قانون الطبيعي وضع حالة الطبيعة بما يتعلق بالبعروبة والملكية وكذلك جاءت له مفاهيم في الموسوعات لاتبتعد كثيراً عن تلك المفاهيم نأخذ منها الآتي<sup>(٧)</sup>.

نخلص القول من تلك المعاني والمفاهيم وضبطها ان الحقوق الإنسانية هي اعطت القانون الطبيعي قوله الهائلة فتردف المعاني العديدة له العقل والعقلانية، المحبة الحكمة، وحده الحياة العالمية قوانين الطبيعية، رب الطبيعة، قانون الاخلاق، الامان المثال المتجدد في الحياة وفي المجتمع-المساواة بين الام و هكذا يكون بين جذبنة المنطق، الرفاه، الانسجام.

ونود التقويه هنا اننا نذكر ذلك من غير ان ننطرق الى بعد العام لهذا القانون في الرسائلات السماوية ومنها بشكل خاص الاسلام، مما يتطلب دراسة خاصة فقيهه وفكريه وقانونيه بل سعينا هو التركيز على ان القانون بمنحنا الفكرة المركزية على انه كمدأ اعلى يسمى على القانون الوضعي لحكامة ومبادئه لستنه وقواعده. وهكذا يقودنا الى القول هل عرف العراقيون القدماء ملامح ها القانون واخذوا به من عدمه وهذا ما سيكون مدار المطاب الثاني.

**المطلب الثاني:** ملامح فكرة القانون الطبيعي لدى العراقيين القدماء  
لعل من يداه القول ان نشير الى بعض الالتباسات العلمية التاريخية في الدراسات القانونية التي تخص العراق القديم ونأتي على ذكر ذات العلاقات بمادة الموضوع وعلى النحو الآتي:



نقوم على قاعدة اساسيه للحياة في المجتمع وتعتمد اساسا على حاجات الانسان كائن عاقل ولم تكن قائمة على اساس الرغبات الاعتباطية التسفيفية (للحاكم)<sup>(٤)</sup> وبموجب ذلك يمكن الاعقاد ان الفلسفتين القانونيه "الحقوقيه" و"السياسيه" ليست سوى القانون الطبيعي وقد كتبت بحرف كبير<sup>(٥)</sup>.

وفي هذا بعد سبق وان كتب زر انشئ في كتابه تفسير الحكمه ((إن فهمنا لاخوتنا الانسانيه يمر بالعدالة والتعاون والامان والسعى وراء الكمال، وهي محاولة منا لمعرفة الله))<sup>(٦)</sup>.

وبالاتجاه ذاته قال بودا ((اذبوا الى كل بقاع الارض ولقتوa الجميع هذا الدر اكتدوا لهم ان القراء والضعفاء، الوضعاء والاغنياء وعليه القوم كلهم سواء))<sup>(٧)</sup> وهو ذاته قد قال لما اقبل ولده ليطلب ميراثه اجابة بودا ((يا بني جميل منك ان تطلب ميراثك فهذا هو ذا الميراث)) وافتقت بودا الى احد تلاميذه وقال ((سلم ولدي عيانته وادخله معنا عضوا في جماعة الاخوه التي تواخي كل حي)). حيث ادعى امام ولده انه اكتشف قانونا طبيعيا جلب لنفسه السعادة وقد يجلب السعاده العظمى للجميع وهذا هو قانون المحبة)<sup>(٨)</sup>. وأوصاء ((فلتكن افكارك هي كل الافكار الجانبيه على شئ صور الحياة، حب شامل يضم بين جنبيه الكون باكمله، حب لانشويه شائيه ولا تشوه جماله الكراهيه))<sup>(٩)</sup>.

مفكريهم وتأثير مفكرينا بفعل الاختلاك الدراسي بهم وبنبي ارائهم يمثل خطأ علميا.

٣- انتصح لدينا من خلال المصادر التي توفرت لهذا البحث، الخامسة بالفكر السياسي التيم ((الاسطوري)) في العراق وكذلك مصادر القوانين سواء المدونة منها او العرفية، قد امدتنا بانطباعا يمكن القول عنه، انه هنالك نوع واضح من الميول وهي ميول اصلية حقاً بحيث قادت العقل في ماضي البشرية السيفي الى ((ان ندرك شيئا فشيما التشريعات التي عرفها الجنس البشري بصورة محدودة جداً عامة جداً وذلك منذ نشوء القيم المجتمعات البشرية))<sup>(١٥)</sup>.

وبهذا يشير ول دبورانت ((ان الدلتا الحقيقة للانهار التي تجري في ارض الجزيرة مابين النهرين)) هي التي شهدت اول مناظر المسرحية التاريخية للمدينة الانسانية فيما نعلم<sup>(١٦)</sup> وهو ذات يشير بقوله ((ان قضيتنا تبدأ بالشر، لا لانه اسيا كانت مسرحاً لاقم مدينة معروفة لنا فحسب، بل كذلك لأن تلك المدنیات كانت البطانة والاساس للثقافة اليونانية والرومانية... فسيدهشنا ان نعلم كم مخترعاً من الزم مختار عاتنا، وكم من نظامانا الاقتصادي والسياسي وما لدينا من علوم وآداب، وما لنا من فلسفة ودين يربى الى مصر والشرق. وفي هذه اللحظة التاريخية، حيث تسرع السيادة الاوروبية نحو

١- اعتقاد البعض ان القوانين القديمة ومنها العراقية تمتاز في خلوها من نظرية عامة في القانون، والنفس الواضح في وضع قواعد قانونية عامة لأن احكامها تميزت في كونها جزئية، تنظم حالات محددة تحديداً دقيقاً، وذلك لأنها اهتمت بالفروع والحلول الجزئية، فمن النادر أنها تحتوي على مبادئ واصول عامة ويرجع ذلك إلى أن الفقة لم يتم بدور فعال في شرح وعرض التقليد القانونية قبل صدور هذه المدونات لأن العراقيين القدماء اهتموا بالقضايا العلمية أكثر من اهتمامهم بالقضايا النظرية<sup>(١٧)</sup>. وبما أن فكرة القانون الطبيعي تدرس ضمن فلسفة أو النظريات القانونية فإن هذا السبب يعني أو ينتج عن انعدام وجودها في الفكر القانوني أو السياسي في العراق القديم، وهذه المقوله تحمل جزء من الحقائق التاريخية ولم تكن مسلمة بحد ذاتها.

٢- وتاسيا على ذلك يبداً معظم الدارسين دراسة القانون الطبيعي من حضارة اليونان ونحن نرى وعلى الرغم من التمييز الذي يسجل لذلك الحضارة في ميدان النشاط العقلي وروافدة المتتوعة بيد ان افكار وجود فكر قانوني وسياسي للحضارات القديمة لا ينبع على اسای علمي وإن دراسة بذلك الافكار او النظريات ابتداء من الحضارة اليونانية يمثل اعتقالاً للحقائق التاريخية ويقوم على استعلاء حضاري ادى بعض

وصف البيئة الاجتماعية والسياسية والقانونية في إن ((المجتمع العراقي القديم كان على درجة كبيرة من التعقيد والتتنظيم وإن القوانين التي طبقت كان تتفق في بعض مبادئها وأحكامها العديد من المجتمعات المتطرفة المعروفة لذاك كالمجتمع اليوناني والروماني<sup>(١٩)</sup>، وهذا تطورت الحياة اليومية وتعقدت وتشابكت علاقة الأفراد مع بعضهم البعض واستقرت العادات والتقاليد وعند اعرافا يسير عليها أفراد المجتمع وما ليث ان تبلورت في قوانين مدونة، وهذا حدث تلك القوانين علاقات الأفراد بعضهم مع البعض الآخر، وثبتت حقوقهم ووجباتهم والتزاماتهم كل اتجاه الآخر واتجاه السلطة<sup>(٢٠)</sup>).

وفي ضوء الاعتبارات والمعطيات المذكورة نجد من المناسب الكشف عن حقيقة اخذ العراقيين القمام بفكرة القانون الطبيعي من خلال استقصاء بعض مضمون الفكر السياسي العراقي القديم، وكذلك الاشارة الى بعض مضمون المدونات للقوانين العراقية القديمة حيث تداخلت مادتها وموضوعها وكان لها غاية واحدة وعلى النحو الآتي:

أولاً: الفكر السياسي القديم: ساد التفكير الاسطوري في العراق القديم بشكل واضح فقد كان النشاط السطوري وهو نوع من

الانهيار، وحيث تتعش اسيا بما يبعث في الحياة، في هذه اللحظة نجد من التنصيب الاقليمي الذي ساد ثقافتنا التقليدية حين نقول لم يصبح للفرد وجود واقعي متميز من وجود مجموعة الا بعد ان ظهرت الكلكية الخاصة التي هيأت له سلطانا اقتصاديا، وبعد ظهرت الدولة التي اعترف له بوجود قانوني وحقوق محددة<sup>(٢١)</sup>.

واذ كان من الصحيح اعتبار الحضارة الاغريقية هي منطق الحضارة الاوروبية والغربية وهي حضارة مستقلة ومتميزة عن الحضارات الأخرى من وجهة النظر السادسة لدى مفكرين الغرب ومن تأثر بهم خارج بيائهم، فمن الصحيح ايضا التأكيد ان النظرة الصائبة هي التي تتطوّر على نظرية العامة والشاملة ل بتاريخ الإنسانية جماء، وتأخذ الحضارة الاغريقية كجزء منها باعتبارها حلقة متصلة ما بين الحضارات القديمة السابقة عليها والحضارات اللاحقة كالحضارة الرومانية ثم الغربية، (فقد نقلت شعوب الشرق لليونان في جميع ميادين المعرفة قد رأت من المعطيات والقواعد والاسواع المفيدة لحياة كل يوم، لقد وجدت في الحضارة الشرقية القديمة ممالك ونظم وحكم وشرائع، ولا يمكن ان تتحقق ذلك مالم يتمموا في مصادر السلطان وطبيعة القانون ووظائف الحكومة)<sup>(٢٢)</sup>.

ـ ـ ـ وفي ميدان تاريخ العراق القديم يمكن القول ضمن هذا الاتجاه في

بالمفاهيم التي تحملها المبادئ، العامة للقانون الطبيعي كما ذكرت في ضبط وتحديد المفاهيم.

بالإضافة إلى ما تقدم وجذنا أن هناك نصوص من الاميراطورية الوسطى توصي الحكم بالقول ((لَا تكن شريراً، فالرقيق فضيلة، اجعل نصيبك باقياً بحب الناس لك، عندك مجد الله مكافحة لك)) ونصر آخر ((لتقي أخلاق المرأة العادل الفنب قبولاً أحسن من فاعل الشر))<sup>(٢٥)</sup>.

وهل في هذه المعانى ما يستحق اثارة السؤال بشأن مادرد فى النصيحة بعدم الشروع وإن فى ذلك يحمل احدى المعانى العامة للقانون الطبيعي الذى يذهب الى عدم الاتباع الاعتباطية (العشوانية) فى سلوك الحكم، وإن النص يلتقي بل يوصل نصيحة بوذا لولده فى القانون المحبة الذى يدعى انه قد اكتشفه.

كما يمكن ان نشير الى انه قد كان البابليون يستخدمون خاصه لفظتين يمكن ان تتسببا الى معنى العدالة فى الوقت الحاضر وهما ((كينتو وميشارو)) فكان يطيب لهم سردهما معا وحسب هذا الترتيب للكلمتين كانت اللحظه الثانية تكمل وتختطى الاولى (كينتو) وكان معناها اللغوي (كانو-ثيت-رسخ) وتنذكر بشيء راسخ ثابت وتشير الى ما يسمى رسوخه وتطابقته للقانون بغض النظر عن كونه ليس مدونا عرفا<sup>(٢٦)</sup>.

واذا اريد ترجمتها على وجه الدقة تعنى التزامه والعدالة، اما (ميشارو)

النشاط الذهني الناتج عن استجابات الواقع معاشر، فالتفكير الاسطوري او الاسطورة ذاتها كانت تعبير عن الواقع ملموس وفق نصوص وخيال مفترض وان كان تكتفي من الغموض والاهام الشبيه الكثير، الا انه يبحث عن المشكلة وحلها<sup>(٢٧)</sup>.

وقد حفز ذلك الانسان العراقي القديم الى استخدام تركيب فكري اسطوري قادر على السيطرة الجمعية ((الذى ساهم في انتاج وترسيخ ذلك النظام الذى ابتدع التسلسل الرتبوي والتاريخي والتاريخي، وبفعله ساعد باختصار على ديمومة النظام داخل تلك الجماعات القديمة))<sup>(٢٨)</sup>.

ووفق هذا التصور والخيال الاسطوري ومبنياتها الذهنية ترائي للفرد وجود سفرين اساسين متلاحمين هي السلطة والعدالة، فيدون الاعتراف بذلك لن يكون هناك مجتمع منظم<sup>(٢٩)</sup>.

وهناك أدلة كثيرة في هذا الاتجاه نأخذ منها على سبيل المثال والتأكيد وليس الحصر تلك النصوص التي تشير الى وضائف الملك باقامة العدل وتوطيد الامن وحماية الضففاء وتأمين الازدهار للشعب، فتأخذ النص البابلي الذي يصف الملك تبوخذ نصر<sup>(٣٠)</sup>.

نبوخذ نصر النبيل التقى  
شمس بلاده الذي يجلب الرخاء لشعبه  
ملك الحق الذي يحكم بالعدل  
فنجد في هذه المقاطع الكلمات،  
الحق، العدل، التقى، الحكم، القضاء،  
وهي مفردات ومعانى وثيقة الصلة

وفي هذه البيئة، كان الإنسان ايا كان موقعه ينضم في هذا الإطار الفكري الأسطوري أمور حياته بحيث ينسجم مع الطبيعة فهو يسعى إلى البحث عن فرضية ميتافيزيقية توضح فيها حاجته الأولى إلى العمل مع الطبيعة<sup>(٣١)</sup>، حيث ذهب الملوك إلى تأكيد الاشارة التي جاء بها نول الدكتور الطعن، وعلى سبيل المثال كان الملك في بابل يبدأ حكمة في رأس السنة الجديدة لأن السنة الجديدة تعني بداية الخير والتفاؤل وكلما شهد معيدها افتتاح في ذلك الموعد دون غيره<sup>(٣٢)</sup>، لأن الإلهة وحسب هذا الاعتقاد كانت تطمح إلى أن تجد الناس في العمل وفق الطبيعة واتجاهاتها المذكورة إلى أن تجد الناس يتمتعون بحكومة عادلة، بكلمة أخرى إذا ما كان إيمان العراقي يتضمن عاطفة التبعية المطلقة للإلهة فإنها كان يتضمن ليضمان الإلهة جعلت العدالة أساس المجتمع، وهذا نجد الملوك يتطلعون إلى فهم مضمون إرادة الإلهة ويتوتون بشكل جوهرى باتجاه تحقيقها. وفي هذه الحالة ليس بإمكان الملوك إلا أن يتطلعوا هم بدورهم إلى تحقيق هذه العدالة<sup>(٣٣)</sup>.

ويبدو من خلال هذه الأفكار أن حكم العاهل سيكون مباركاً من قبل الإلهة بقدر ما سيسير كل شيء على ما يرام مابين الناس والتصومات التي تشير إلى اصراف الإرادة الإلهية اتجاه تحقيق المنتطلبات الازمة

وهي لفظه مستمد من أشبروا التي تعني ((مشي باستقامه في خطه الخالص بانتظام)) ويمكن ان نفهمها حسب السياقات الدالة على معناها ((النظام الحق-الحسن)) لكل شيء وضع في مكانه وحسب خطه أي حسب طبيعته ودوره، كما يمكن فهمها كنموذج من نشاط وسلوك قانوني ينسب إلى كل كائن حي<sup>(٣٤)</sup>.

وتمثلنا هذه الاتجاهات الفكرية ان جميع ضرورات الحياة عامه ام فردية كانت تعبر عن التزامات الحق العام، وكان من الصعب حقاً ان يخالف المرء واحده منها في كل خطوه<sup>(٣٥)</sup>.

لذلك فان حياتهم كانت تتکيف وفقاً للغاية الطبيعية في عاداتهم الاعتيادية في التفكير والشعور والحياة وكانت متطابقة ومندمجة بالعالم العلوي في عملها ونموها حسب الزمان ومنعطفاته<sup>(٣٦)</sup>. واننا نجد في هذا تطابق لاصول الفلسفه الرواقيه في احد ابعادها لمفهوم القانون الطبيعي ((عش وفقاً للطبيعة ومنسجماً معها)).

وفي هذا السياق يشير الدكتور الطعن ان الفكر السياسي في العراق القديم قد جعل من واجب السلطة السياسية (صاحب القانون) توفير الخير الاجتماعي للأفراد الشعب وذلك عن طريق ضمان ورفاهية حياته المادية والمعنوية وتحمل عبا خطایاهم بالإضافة إلى تحقيق العدالة التي يتطلعون إليها وأن سيادة الأمن كانت قد وفرت في العراق القديم شعوراً بالطمأنينة والاستقرار النفسي<sup>(٣٧)</sup>.

لخير الناس تبدوا عديدة نذكر منها ما جاء باسطورة ((انكي)) الذي يقول فيها<sup>(٤)</sup>

وفي هذا الاتجاه تطورت الدولة  
واشتغل جهاز العدالة كفاءة، وجعل  
العقاب يلاحق الجريمة بانتظام متزايد،  
وبنيلورت فكرة مفادها ان العدالة شيء  
من حق كل انسان حيث تجسد ذلك في  
ظهور القوانين ومنها قانون حمورابي  
كما سترى لاحقاً بحيث بات الناس  
يشعرون ان العدالة حق مشروع لامنة  
الشخصي الحاكم<sup>(٣)</sup>.

وَمَا سَاعَدَ ذَلِكَ الْإِعْتِقَادُ عَلَى  
الْأَنْتَشَارِ إِنْ فَكَرْتُهُمْ عَنِ الْكَوْنِ كَانَتْ  
بِيَنَيْهِ عَلَى قَاعِدَةِ الْفَقَانُونِ. (نَمَطٌ مِنْ  
الْفَقَانُونِ الْكُوْنِيِّ (الْدُولِيِّ) وَيَكْفِيُ إِنْ

والكلام على القوانين  
العراقيـة القيـمة كلام مسـبـب وكـثـير  
وكـبـير بـيد اـنـا اـخـتـرـنا النـماـذـج الـآـتـيـة  
لـمـا يـخـدـم اـعـرـاض الـبـحـث وـعـلـى النـحو  
الـآـتـيـة :

اصلاحات اور کاجینا: تشير المدونات القانونية المكتشفة في الا لوائح الطينية، ان اور کاجینا كان حاكما صالحًا، وأنه شرع تشرعيات بعيدة عن الظلم الذي سبق عهده، حيث أعاد العدل والحرية الى المواطنين، وازال الضرائب الشديدة ووضع حد لاستغلاله من كان له مال على من لا يملكه، وتشير بعض الا لوائح على انه اثر ذاك ظهر في ان ((بيت الفقير صار بجوار الثرى الكبير)) (٤٠).

ونخلص من هذه الخلاصة  
المكثفة، ومفرداتها الحكم الصالح،  
العدل، الحرية، ازالة المظالم،  
المساواة، هي محتويات الاطار العام  
للقوانين اور كاجينا الوضيعة، يأتي  
التقدير القائم حاليا لمكتشفات العقل  
البشري وتحليله لكيفية استنباط القانون  
ال الطبيعي في التطبيق في بيئه  
اجتماعية قيد التكوين ونجد في قول  
الفيلسوف الاجتماعي المعاصر جون  
هورمن مايؤكد ماذبنا اليه بقوله  
((فاللجو الى القوانين الطبيعية هو  
شكل من اشكال التسامي من  
المشكلات التي كان يعسر كلها،  
فالعقل البشري كان يجاهد عدد من

القدماء فيها والاخذ والالتزام القدس  
بشانها.  
ويبدو لنا انه كان لا عتقاد  
العراقيين القدماء بان القانون هو  
الوسيلة الاكثر عمومية والاكثر ثباتاً في  
تحقيق العدالة كون مصدره الالله وان  
الاله هو بنحو العدالة ومصدر  
القوانين ونما مابتصدرة الملوك من  
قوانين ومارسيم ما هو الا يوحى الله  
وتتفيد لرغباتها، اثر كبير في احترام  
القوانين وتقديرها والعمل على تطبيقها  
من قبل جميع افراد المجتمع اما ابعقاء  
مرضاه الالله او خشية لغضبها<sup>(٣٩)</sup>.

وفي ضوء هذه الحقيقة التاريخية المكتشفة يمكن ان ندرك ووفق مقوله ول ديوانت في مقمة مؤلفة (قصة الفلسفة) وهي ((القانون هو الظل المظلم للعدالة لا احد يراه)) والقانون بهذا "عنى" بجد ذاته لا يمكن ان يدرك على حقيقته اذا عزل عن العوامل التي لها اثرها الثابت في نشوئه وفي تطوره، فالقانون هو بمثابة المؤسسة الحية بل هو انتاج انساني خالص يتاثر بكل ما يؤثر على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والفكرية...الخ وهكذا كانت مكامن التأثير ذاتها في القوانين العراقية القديمة كما سيتم ايضاحه، حيث كانت الوسيلة الاكثر عمومية والاكثر ثباتا في تحقيق العدالة وان ذات بيعتنا مقدسة متلما كان القدماء من العراقيين يعتقدون بذلك وهو بهذا مثلا واضحا او على تجميد اقرب المعانى الى مضمون القانون الطبيعي.

- من الفوضى وعدم النظام الذي تركه الكوين<sup>(٤٤)</sup>.  
واهم ما جاء بتشريعه المقدمة التي تشير الى استطاعة اورنوم المحارب الشجاع، ملك اور، ملك بلاد سومر واكدي، سيد مدينة اور، ويأمر الالهة ارنمو استطاع ان يوطد العدالة في البلاد وان يزيل البغضاء والظلم والعدولة. وان مواد شريعة التاسعة والعشرين مادة جاءت تأكيداً وتطبيقاً لتلك الواردة في المقدمة<sup>(٤٥)</sup>.  
ج. ليث عشتار وقد دون هذا القانون في (١٩٣٤-١٩٢٣ ق.م.).  
والذي جاءت مقدمة لترك على توطيد العدالة في سومر واكدي ومنهم حريتهم (وليث عشتار هو خامس ملوك سلاة ايسن (١٩٣٤-١٩٢٣ ق.م.-٣٠١٧ ق.م.) وحكم من ١٧٩٤ ق.م. وحكم من ١٩٣٤-١٩٢٤ ق.م<sup>(٤٦)</sup>).  
ولعل من الاهمية ان نشير الى ماجاء بالمادة الثامنة والعشرين من قانونه الذي يعد غاية في العدال التي ترجمت بالنصر الاتي (إذا فقدت زوجة رجل نظرها او اصيبت بخل فليجوز اخراجها من البيت اي بيت زوجها، امرأة ثانية فعل الزوجة الثانية اعادته ((مداواة)) الزوجية الأولى المصابة بالعمى والشلل)<sup>(٤٧)</sup>.  
د. قانون حمورابي: (١٧٩٢-١٧٥٠ ق.م.) وقد كان قانونه اول تشريع متكامل متقدم وتضمن ثلاثة عشر قسماً
- العادات المتناقضة فيما بينها هامة يسهل عليه ان يبحث عن بعض المبادئ الأساسية في العدالة وحسن المعاملة التي تسمو فوق العادات المتناقضة وترتفع فوق الواقع الذي يامر بالأخذ بها وتشكل النتيجة قياساً للحكم عليها<sup>(٤٨)</sup>. ونجد في النص المذكور ما ينسجم مع اصلاحات اور كاجينا، كما انه ينسجم ومعالم محتوى القانون الطبيعي الذي اشاره اليه لويس مير قوله ((القانون موجود حين يتقى الناس ان ا عملاً معينة تؤدي الى انتهاك حقوق الاخرين، كما انهم يتلقون ان الاذى يمكن ان يعوض فلذا فتسوى الخلافات رسمياً)).  
ب. شريعة الملك اورنوم الذي يعد مؤسساً لسلالة اور الثالثة (٢٠٠٣-٢١١١ ق.م)<sup>(٤٩)</sup> والمعلوم<sup>(٥٠)</sup> التارikhية تشير ان الشعب الذي حكم العراق قبل مجيء الملك اورنوم هم الكوينيون وهم قبائل جبلية خارجية لا تملك اصولاً حضارية ولهذا السبب لم يتمكنوا من الادارة البلاد ادارة صالحة فسات احوال العراق بسبب سيادة الفوضى واختفاء النظام وعدم التزامهم بالقوانين خلال حكمهم.  
ولذلك بعد الثورة على الكوين والتي كان من نتائجها مجيء الملك اورنوم لذلك اصبح واجب عليه ان يقوم بمحاولات اصلاحية لتقدير البلاد

ولكي امنع العدالة للمظلوم  
ليت يأتي الملك الذي يظهر في البلاد  
من بعدي  
ان يحافظ على كلمات العدالة التي  
كتبتها على قلبي  
وحسن ان لا يغير قوانين البلاد التي  
شرعنها.

الخاتمة: يتبع مما تقدم الان:

- ١- ان العراقيين القدماء يرجعون  
إليهم الوصول الاولى لنظرية  
القانون الطبيعي، كما عرفوا الكثير  
عما عرف حاليا من نظرية  
التعسف في استخدام الحق، ونظرية  
التضامن الاجتماعي وهذا ما جاء  
باصلحة اور كاجينا، وقوانين  
لبيث عشتار وحمورابي. وهذا يدلل  
على وجودوعي حقوقى وفكر  
سياسي مهما كانت طبيعتها حيث  
استجاب ذلك لحل المشكلات  
والسيطرة عليها.
- ٢- ان البحث عن فكرة القانون  
ال الطبيعي ودراستها منذ عهد  
الحضارة اليونانية اغفال الحفائق  
التاريخية وبالذات في ميدان  
دراستنا العربية الاكاديمية  
والمختصة تستوجب التعديل  
والتصحيح.
- ٣- هناك فرق بين الاصول  
والتأصيل النظري، فلتتأصيل  
النظري جهد مبدع، ولكن من غير  
تراكم الاصول فاكان هذا التأصيل،  
ودراسة الاصول تمدنا بترتبط  
واشتراك المساهمات الإنسانية كلا  
ضمن بعدها الزمانى والمكاني،

ومقدمة وخاتمة حيث عالج امور  
عديدة تكفي لتنظيم حياة دولة في  
القرن الثامن عشر قبل الميلاد،  
ودليل هذا الاكتفاء هو النهوض  
دولة متطرفة استمرت لفترة  
غير قصيرة من عمر الزمن<sup>(٤)</sup>.  
وما يهمنا هنا تعلق بفكرة  
القانون الطبيعي، هو ماجاء بالمقدمة  
والخاتمة بغض النظر عن الانتقادات  
الواردة عليه بشأن تغليظ العقوبات  
والتمييز الطبقي التي وردت في مواده  
حيث بدا حمورابي في تاكيده البالغ  
على شرعية قوانينها وانها ما شرعت الا  
لتساعد على توطيد العدل ولحقاق الحق  
وهداية الحكم والولاة في تطبيق  
الاحكام على الناس<sup>(٥)</sup>. ويكفي ان  
نختار ماجاء في المادة الثالثة والعشرين  
من قانونه التي اشارت ترجمتها ((اذا  
لم يقبض على السارق، فعلى المسرور  
ان يقسم امام الآلهة عمما فقده، وعلى  
المدين والحاكم الذي حصلت في ارضه  
ومنطقته السرقة ان يعوضه ماسرق  
منه)).

كما انهى حمورابي قانونه  
بخاتمه وصفها ول دبورانت بـ((انها  
من النادر ان يجد المرء في تاريخ  
القوانين ارق وأجمل الالفاظ التي  
ختمت فيها))<sup>(٦)</sup>.

حيث جاء فيها  
هذه هي قوانين العدالة التي ثبّتها  
حمورابي الملك الكفني  
وفي احضارى حملت بلاد سومر واكد  
لكي لا يظلم القوى الضعيف  
ولكي تكون العدالة للبيت والارمل

حتى لا تولد الانطباع بانها وليدة بيئة واحدة، او حضارة واحدة، او فكر سياسي وقانوني واحد.

- (١٩) القتون، مطبعة بيت الحكم، بغداد، ١٩٨٩، ص. ٥.
- (٢٠) جاك مارتيان، الفرد والدولة، ترجمة عبد الله امين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢، ص. ٢٤.
- (٢١) ول ديلارانت، قصة الحضارة، ج ١، ١٩٧٣، ترجمة عبد الله امين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢، ص. ٢٤.
- (٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٢، وكذلك للتفاصيل انظر: Moscati Sabation, *The tace of Ancient orient, valentine* Mitchell, London, 1960, pp.19-32.
- (٢٣) د. عبد الرضا الطعن ود صالح الاسود، المدخل الى دراسة علم السياسة، مطبع جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص. ١٥٦.
- (٢٤) د. عامر لسيمان، جواب من حضارة العراق القديم، في العراق في التاريخ، دار العربية لطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص. ٢٨٦.
- (٢٥) جاك اتالى، أفق المستقبل، ترجمة د. محمد زكريا، دار العلم، بيروت، ١٩٩٢، ص. ٤.
- (٢٦) انظر اطروحتنا لدكتواره، المسابدة وقضايا حقوق الانسان وحرياته الأساسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص. ٥٩، وكذلك في تحديد معنى الاسطورة انظر المنجد في اللغة والادب والعلوم، المطبعة الكاثوليكية، ط٨، ١، بيروت، ١٩٦٥، ص. ١.
- (٢٧) جان بوتيرو، بلاد الفرادين، الكتبة، العطل، الاله، ترجمة البرباونان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٩، ص. ٣٣٣.
- (٢٨) انظر بهذا المعنى المنجد في اللغة والادب والعلوم، مصدر سابق، ص. ٣١.
- (٢٩) انظر هر ف فرانكلورت، ما قبل الفلسفة، الانسان في مقارناته الفكرية الأولى، ترجمة جبرا ابراهيم جبرا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص. ١٢٦.
- (٣٠) المصدر نفسه، ص. ١٢٦.
- (٣١) انظر جان بوتيرو، مصدر سابق، ص. ٢٣٧.
- (٣٢) المصدر نفسه، ص. ٢٤٦.
- (٣٣) المصدر نفسه، ص. ٢٤٦.
- (٣٤) المصدر نفسه، ص. ٢٤٦.

(١) انظر على سبيل المثال د. عبد الحفيظ جباري، المدخل لدراسة العلوم القانونية، القتون، مطبعة جامعة الكويت، ١٩٧٢، ص. ١٧٨.

(٢) انظر د. حسن كبيرة، المدخل الى القتون، منشأة المعرفة، ط٥، الاسكندرية، ١٩٧٤، ص. ٩٩.

(٣) للتفاصيل انظر د. عبد الحفيظ جباري، مصدر سابق، ص. ١٧٩، وما يليها، وكذلك د. متذر الشاوي، المدخل لدراسة القتون الوضعي، دار الشؤون الثقافية بغداد، ١٩٩٦، الفرات، ١٩٩٠، ١٩٩٢.

(٤) انظر جاك مارتيان، الفرد والدولة، ترجمة عبد الله امين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢، ص. ١٥٥.

(٥) انظر على سبيل المثال د. عبد الحفيظ حسن العلي، الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الاسلام، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٤، ص. ١٤.

(٦) The great idea, Asyntopion of greats books of the western world, vol1, chicogo, 1952, p.962.

(٧) Encyclopedia Britannica Vol2 London 1973 pp.20-223.

(٨) Dr. Riyath MAlgaisy, introduction to study of law, Ubiversity of Baghdad, College of law 1998, P.80.

(٩) د. ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي، القتون الطبيعي المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ١٩٨٢، ص. ٢٤.

(١٠) المصدر نفسه، ص. ٢٤.

(١١) المصدر نفسه، ص. ٢٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص. ٢٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص. ٢٥.

(١٤) انظر على سبيل المثال: د. اياد طوكي، مجموعة محاضرات في تاريخ القتون، مطبوعة في الرونيو، ص ١، اول قانون، ١٩٩٦-١٩٩٧، ود. هاشم المحافظ ود. ايم وهيب التدوسي، تاريخ

- (٢٠) انظر د. عبد الرضا الطعن، مصدر سابق، من ٥٥٥-٥٥٦، وللمقارنة مع الروافدين انظر كذلك: Dr Rugath M. Algacisy, op. cit., p.80
- (٢١) القوس هنا للتاكيد على توافق الارادات للعمل وفق القانون الطبيعي من خلال "العمل مع الطبيعة".
- (٢٢) انظر هنري فرانكلورت، مصدر سابق، من ١٣٨.
- (٢٣) المصدر نفسه، من ١٤٥.
- (٢٤) انظر د. عبد الرضا الطعن، الفكر السياسي في العراق القديم، مصر سابق، من ١١٢.
- (٢٥) انظر جعفر بارندر، المعتقدات الدينية لدى الشعب، مصدر اسبق، من ٤.
- (٢٦) انظر شوكيه جاكسون، اراضي الرافدين، في ما قبل الفلسفة، ترجمة جبرا ابراهيم جبرا، مصدر سابق، من ٢٤٦-٢٤٥.
- (٢٧) المصدر نفسه، من ١٧٦.
- (٢٨) بهذه المعنى انظر عبد الرضا الطعن، الفكر السياسي في وادي الرافدين ووادي النيل، مصدر سابق، من ١٢.
- (٢٩) انظر د. ابراهيم عبد الكريم الغازى، تاريخ القانون في وادي الرافدين والدولة الرومانية، مطبعة الازهر، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٥٨.
- (٣٠) ذكره، د. عبد الرضا الكعبان دون ان يشير الى مصدره، في تاريخ الفكر السياسي الحديث، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٢، ص ١٣٥.
- (٣١) انظر اطروحتنا، للدكتوراه، مصدر اسبق، من ٦٠.
- (٣٢) لويس مير، مقدمة في الانثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة وشرح شاكر مصدر سابق سليم، دار اشلونون الثقافية، بغداد، ١٩٨١، ص ١٥٨.
- (٣٣) انظر د. فوزي رشيد، الشارع العراقية القديمة، دار الشريد للنشر، بغداد، ١٩٧٩، من ٢٥.
- (٣٤) المصدر نفسه، من ٤٤.
- (٣٥) المصدر نفسه، من ٢٦-٢٧.
- (٣٦) انظر اطروحتنا، المصدر السابق، من ٦٤.
- (٣٧) انظر د. عامر سليمان، جوانب من حضارة العراق القديم، مصدر اسبق، ص ٢٠٨.
- (٣٨) د. محمد الدوري، ملخص حقوق الانسان في قوانين حمورابي، مجموعة بحوث في ندوة